

***Dirassat & Abhath***  
The Arabic Journal of Human  
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث  
المجلة العربية في العلوم الإنسانية  
والاجتماعية

ISSN: 1112-9751

عنوان المقال:

التنمية الزراعية ودورها في مكافحة الفقر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي:  
قراءة في تجربة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)

---

د. أبو بكر الشريف خوالد / جامعة باجي مختار

أ. نوة ثلاثية / جامعة باجي مختار

---

## التنمية الزراعية ودورها في مكافحة الفقر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي: قراءة في تجربة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)

د.أبو بكر الشريف خوالد      أ. نورة ثلاثية

### الملخص:

تهدف هذه الدراسة عموماً إلى توضيح دور التنمية الزراعية في مكافحة الفقر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي أو على الأقل الحد من وطأتها في بلدان المنظمة، وذلك من خلال عرض وتحليل تجربة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ضمن هذا المجال.

وقد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات المهمة التي من الممكن في حال تطبيقها تفعيل دور التنمية الزراعية في محاربة مختلف تداعيات ظاهرة الفقر في البلدان المعنية.

الكلمات المفتاحية: الفقر ، التنمية الزراعية ، منظمة المؤتمر الإسلامي ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

### Abstract

This study goals to clarify in general the role of the agricultural development in the fight against poverty in the countries of the Organization of the Islamic Conference or at least decrease the impact on the participating countries in this organization, and this through the presentation and examination of the experience of International Fund for Agricultural Development within this area.

This study has been reached in the latter to a number of significant conclusions and recommendations that could be applied in the event of activating the role of agricultural development in the fight against the different implications of the phenomenon of poverty in the countries concerned.

**Keywords :** Poverty, agricultural development, Organization of the Islamic Conference, the International Fund for Agricultural Development.

**مقدمة**

الدولي للتنمية الزراعية في الحد من الفقر في بلدان المنظمة.

وتأسيسا على ما سبق ذكره تتضح معالم مشكلة الدراسة ضمن الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

- إلى أي مدى تساهم التنمية الزراعية في محاربة الفقر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ؟

وتنشق عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية أبرزها:

- ما المفهوم الحقيقي لظاهرة الفقر ؟ وما هي أهم أسبابها وطرق مكافحتها ؟

- ما المقصود بالتنمية الزراعية ؟ وما هي أهم معوقات تحقيقها ؟

- ما هو الدور الذي تلعبه التنمية الزراعية في مكافحة ظاهرة الفقر وتفشيها ؟

- ما هو واقع الزراعة والفقر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ؟

- كيف يساهم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) في محاربة الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ؟

**ثانيا: فرضية الدراسة**

بغرض الإجابة على مشكلة الدراسة تم الانطلاق من الفرضية الرئيسية التالية:

- تساهم التنمية الزراعية بشكل واضح في مكافحة الفقر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي وفقا لتجربة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD).

تعاني كثير من الدول النامية العديد من الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية في مطلع الألفية الثالثة، البعض منها يعد من موروثات القرن العشرين، وفي مقدمتها إشكالية الفقر، فتطور هذه الظاهرة وتسارع انتشارها في الدول النامية في العقود الأخيرة، وبروزها كإحدى المعوقات الأساسية لعملية التنمية أدى إلى تزايد الاهتمام المحلي والدولي بهذه الظاهرة ذات الأبعاد الخطيرة والمدمرة.

وقد شهدت نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين إعادة الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تثيرها ظاهرة تفشي الفقر باتساع مساحته وزيادة عمقه خاصة في الدول النامية، وقد ترتب عن هذا الاهتمام المتزايد للمجتمعات والحكومات والمنظمات الدولية بقضايا الفقر مثابرات نظرية وتطبيقية في مجال تعريف الفقر وتحديد طبيعته والمقاييس التي يقاس بها، ودراسة أهم أبعاده ومحدداته، وذلك لأجل وضع الاستراتيجيات والسياسات المناسبة التي تستهدف القضاء على هذه الظاهرة أو على الأقل التخفيف من حدتها.

**أولا: مشكلة الدراسة**

من المسلم به أن الفقر مرتبط أساسا بالجوع، والجوع مصدره الأساسي نقص الغذاء، ونقص الغذاء يرجع إلى قلة وتذبذب النشاط الزراعي، وضعف النشاط الزراعي مرتبط بحياة التنمية الزراعية عن تحقيق أهدافها، هذه الحلقة المتصلة تدل على أهمية موضوع التنمية الزراعية كأداة أساسية لمحاربة مختلف مظاهر الفقر في الدول النامية، والتي تمثل حالة جل بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، هذا ما سنحاول تناوله ضمن هذه الدراسة وذلك من خلال عرض تجربة البنك

**ثالثا: أهمية الدراسة**

تكمن أهمية هذا البحث كونه يعالج قضية اجتماعية واقتصادية مهمة لطالما شغلت أذهان مسيري الحكومات والمنظمات الدولية المتخصصة في التنمية. وذلك نظرا لأهميتها وتأثيرها البالغ على نسبة كبيرة من أفراد المجتمع هذا من جهة، ونظرا للآثار الوخيمة التي تنتج عنها في حالة عدم التحكم فيها من جهة أخرى. هذه الظاهرة الخطيرة هي ظاهرة الفقر، كما تتبع أهمية هذه الدراسة أيضا من توضيح الدور الذي يمكن أن تلعبه التنمية الزراعية كأداة لمكافحة الفقر عبر عرض تجربة ناجحة ضمن هذا الصدد وهي تجربة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD).

كما يساهم هذا البحث في وضع خطوة الانطلاق لباحثين آخرين للمزيد من الاجتهاد وإجراء دراسات أخرى في هذا الموضوع المهم والحيوي.

**رابعا: أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة الأهداف التالية:

- السعي إلى الكشف عن المفهوم الحقيقي لظاهرة الفقر، وكذا أهم أسبابها وسبل مكافحتها.

- إظهار الدور الذي تلعبه التنمية الزراعية في محاربة ظاهرة الفقر والتقليل من حدتها.

- تحليل واقع الزراعة والفقر في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وعرض تجربة البنك الدولي للتنمية الزراعية في محاربة الفقر في بلدان المنظمة.

- محاولة لفت أنظار الباحثين لأهمية هذا الموضوع والتخصص في بحثه.

**خامسا: خطة الدراسة**

بغرض الإجابة على المشكلة المطروحة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة ومحورين وخاتمة جاءت كما يلي:

**- المقدمة**

- المحور الأول: الفقر: مفهومه ودور التنمية الزراعية في مكافحته.

- المحور الثاني: الفقر: واقعه وتجربة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مكافحته في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

**- الخاتمة.****سادسا: منهج وأدوات الدراسة**

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهذا ما فرضته طبيعة الموضوع محل الدراسة لأننا بصدد جمع وتلخيص مجموعة من البيانات والحقائق المرتبطة بظاهرة الفقر وبمختلف أبعادها ومدى استثمار التنمية الزراعية في محاربتها، لكننا لم نعتمد على سرد المعلومات فقط بل استعملنا المنهج التحليلي لتحليل جوانب ومضمون مختلف المفاهيم الواردة في البحث ومن ثم استخلاص أبرز النتائج.

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه بشكل أساسي على البحوث والدراسات السابقة المتاحة في المكتبات وعبر شبكة الانترنت من كتب، وبحوث، ومؤتمرات، وكذلك مجمل التقارير الصادرة عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) ومختلف الهيئات المختصة، وتحليل نتائجها، ومن ثم اقتراح بعض التوصيات المهمة.

## المحور الأول: الفقر: مفهومه ودور التنمية الزراعية في مكافحته

### أولاً: الإطار المفاهيمي لظاهرة الفقر

الفقر ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية وتاريخية. ويختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة. ولكن من المتفق عليه أن الفقر هو حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعاً، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات. (ضيف وعبد الكريم، 2007، 02)

ونعرض فيما يلي مجموعة من التعريفات التي قدمتها بعض المنظمات المتخصصة لظاهرة الفقر:

- يعرف البنك الدولي ظاهرة الفقر على أنها: "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة". (البنك الدولي، 1990، 41)

- في حين نجد أن برنامج الأمم المتحدة للتنمية قد عرف الفقر ببعد إنساني أعمق على أنه: "ظرف إنساني يتسم بالحرمان المستدام أو المزمن من الموارد، والمقدرات والخيارات، والأمن والقوة الضرورية للتمتع بمستوى لائق للحياة، وغيرها من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية". (منظمة الصحة العالمية، 2010، 06)

- أما تقرير التنمية الإنسانية العربية للفقر فيعرف هذا الأخير على أنه: "عجز الناس عن امتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان أحقياتهم الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما، فرداً كان أو عائلة أو مجتمعاً محلياً". (الجوزي، 2007، 17)

مما سبق يمكننا استنتاج تعريف مختصر وشامل لظاهرة الفقر على أنها: "انخفاض مستوى المعيشة عن مستوى معين ضمن معايير اقتصادية واجتماعية معينة". (ورد، 2003، 80)

وهناك مكونان أساسيان لا بد أن يبرز في أي تعريف مقدم لظاهرة الفقر، وهما: (الفارس، 2001، 20)

- **مستوى المعيشة:** ويمكن التعبير عنه بالاستهلاك من سلع محددة، مثل الغذاء أو الملابس أو السكن، التي تمثل الحاجات الأساسية للإنسان التي تسمح بتصنيف أي فرد لا يحققها ضمن دائرة الفقراء.

- **الحق في الحصول على حد أدنى من الموارد:** هنا لا يتم التركيز على الاستهلاك بقدر التركيز على الدخل، أي الحق في الحصول على الحاجات الأساسية السابقة الذكر أو القدرة على الحصول عليها.

أما عن أشكال الفقر فهي عديدة ومتنوعة، وتختلف باختلاف المعيار المتبع في التصنيف وذلك كما يلي:

**1- تصنيف الفقر تبعاً لمدته بقائه:** وضمن هذا الصدد يمكن التمييز بين: (الحيلج وجصاص، 1010، 172-175)

**1-1- فقر الصدمات:** ينشأ نتيجة حدوث مؤثر لا يمكن توقعه، كارتفاع مفاجئ في الأسعار أو انخفاض مفاجئ في الدخل.

**2-1- الفقر الموسمي:** هو ذلك النوع من الفقر الذي ينتشر في مواسم معينة، ثم يزول بانقضاء تلك المواسم.

**3-1- الفقر الدائم:** وهو ذلك النوع من الفقر الذي يبقى على مدار فصول السنة.

**2- تصنيف الفقر تبعا لأسلوب قياسه:** يصنف الفقر تبعا لأسلوب قياسه إلى نوعين:

**1-2- الفقر المطلق:** هو الحالة التي يقل فيها دخل الفرد عن حد معين يتم تعيينه سواء من قبل الدولة أو من قبل المنظمات العالمية.

**2-2- الفقر النسبي:** يشير إلى حالة التخلف وراء معظم الآخرين في المجتمع المحلي، فالفقر النسبي لا يعني عدم قدرة الشخص على تأمين الحاجات الأساسية، ولكن يعني أن دخله قليلا إذا ما قورن بغيره داخل مجتمعه.

كما يوجد هناك العديد من الأشكال الأخرى للفقر منها: (قورين، 2014، 18) (ورد، 2003، 79-80)

**3- الفقر الاقتصادي:** الذي يعني عدم قدرة الفرد على كسب المال، الاستهلاك، التملك، الوصول للغذاء.... الخ.

**4- الفقر الإنساني:** هو عدم تمكن الفرد من الصحة، التربية، التغذية، الماء الصالح للشرب والسكن، هذه العناصر التي تعتبر أساس تحسين معيشة الفرد والوجود.

**5- الفقر السياسي:** يتجلى في غياب حقوق الإنسان، عدم المشاركة السياسية، هدر الحريات الأساسية والإنسانية.

**6- الفقر السوسيوثقافي:** الذي يتميز بعدم القدرة على المشاركة على اعتبار أن الفرد هو محور الجماعة والمجتمع، في جميع الأشكال الثقافية والهوية والانتماء التي تربط الفرد بالمجتمع.

**7- الفقر الوقائي:** هو غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية والخارجية.

**8- الفقر الريفي والفقر الحضري.**

أما أسباب الفقر فهي تختلف من بلد إلى آخر إلا أننا نستطيع أن نميز بين: (ماجد، 2012، 03)

**أ- العوامل الداخلية الخاصة بكل بلد:** انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، تدني الدخل، ضعف التخطيط، استنزاف الفساد المالي والإداري، ضعف استغلال الموارد الطبيعية، الصراعات السياسية، الاختلالات الأمنية، ضعف البيئة الاستثمارية، إهمال التنمية الريفية والتحضر العشوائي، ارتفاع معدلات الأمية، ضعف القطاع الخاص وتهريب الأموال، ضعف المخرجات التعليمية وعدم مواكبتها لاحتياجات سوق العمل.... الخ.

**ب- العوامل الخارجية:** المديونية الخارجية، الهجرة، الاحتلال الأجنبي، نقص المساعدات الدولية وسوء توزيعها، التلاعب بأسعار المواد الغذائية والطاوية في الأسواق العالمية.... الخ.

وتبعا للأسباب السابقة الذكر، تتفاوت الأساليب والمحاولات الرامية إلى الحد من هذه الظاهرة الخطيرة، والتي يمكن إيجازها فيما يلي: (ورد، 2003، 79-80)

**- الأسلوب العلاجي:** ويشيع عندما يكون للأهداف الاقتصادية في التنمية وزنا يفوق وزن الأهداف الاجتماعية والإنسانية، فيتم اللجوء إلى معالجة ظاهرة الفقر والتعامل مع تداعياتها وتقليص حدتها دون إيلاء العناية اللازمة للقضاء على مصادرها وتخفيف منابها.

**- الأسلوب الوقائي:** الذي يوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في السياسات التنموية، عن طريق توفير النظم والهيكل والتشريعات التي توفر البيئة المناسبة لمنع ظاهرة الفقر واستشرائها.

**- الأسلوب الجذري:** الذي يعمل على تخفيف منابع الفقر عن طريق التركيز على توفير العدالة

الاجتماعية، وحسن توزيع الثروة وإعادة توزيعها، ومحاربة الفساد ومظاهر الدخل الغير مشروعة.

### ثانيا: مدخل إلى التنمية الزراعية

يرتبط مفهوم التنمية الزراعية بالتنمية الاقتصادية، حيث يمكن اعتبارها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنية وهيكلة القطاع الزراعي بما يؤدي إلى أحسن استغلال ممكن للموارد الزراعية وتحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي والارتفاع في الإنتاجية الزراعية، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل القومي وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع.

وفي التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية عام (2005) فإن التنمية الزراعية هي: "استخدام الموارد المتاحة لإحداث زيادة متوالية في الإنتاج الزراعي، وتمثل هذه الموارد في الموارد البشرية والمالية، والموارد الزراعية الطبيعية، والتكنولوجيا الزراعية".

كما يمكن النظر إلى التنمية الزراعية على أنها: "إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بما يضمن تحقيق وإشباع الحاجات البشرية للأجيال القادمة". (أبو علي، 2004، 310) مثل هذه التنمية تصون الأراضي الزراعية والمياه والمصادر الوراثية لأصول النبات والحيوان وتحافظ على البيئة الطبيعية، كما تتميز بأنها ملائمة فنيا وصالحة اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا.

وتشمل التنمية الزراعية بشكل تفصيلي: (أبو علي، 2004، 310)

- توفير متطلبات السكان من الغذاء كما ونوعا.

- توفير فرص عمل للمزارعين وتوفير دخل لائق لهم.

- الحفاظ على القدرة الإنتاجية العامة وزيادة الموارد دون العبث بظروف البيئة.

- تعزيز القدرة بالاعتماد على الذات.

مما سبق نستخلص أنه يمكن تحقيق التنمية الزراعية بطريقتين هما: (غردى وقاسي، 2007، 09)

**1- التنمية الزراعية الأفقية:** تهدف إلى زيادة المساحات الزراعية من خلال استصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة ومن ثم قيام الدولة بأعمال البنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال.

**2- التنمية الزراعية الرأسية:** تتجسد عبر إدخال الأساليب الحديثة في العمليات الزراعية من مكنة، أصناف بذور وسلالات محسنة ذات مردودية عالية، وتقنيات ري حديثة، وكذا استغلال البحوث العلمية الزراعية في هذا المجال، مما يزيد من الإنتاجية عن طريق برامج التكثيف الزراعي.

وقد حددت الوثيقة الصادرة عن لجنة الزراعة التابعة للأمم المتحدة للتغذية والزراعة عام (2001) ثلاثة مجالات إستراتيجية يمكن أن توجه بها الحكومات سياساتها التنموية الزراعية والريفية إلى تحقيق الاستدامة، تتمثل في: (منظمة الأغذية والزراعة، 2001)

- بناء القدرات التي تمكن السكان من فهم بيئتهم وإدارتها، ويقوم ذلك على التعليم الزراعي ونشر المعلومات مع ضرورة أن يصاحب ذلك وجود منظمات فاعلة.

- استخدام التكنولوجيا وسياسات النهوض بالإنتاجية الزراعية وإدارة البيئة الطبيعية، وفي هذا الإطار قد تساهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل

فعال في تطوير التكنولوجيا الزراعية ونقلها إلى المزارعين الفقراء.

- حشد وتوجيه الموارد المالية نحو الاستثمار في الاقتصاد الريفي.

أما عن أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق تنمية زراعية فعلية فيمكن إيجازها في ما يلي: (الخطيب، 2006، 126-127)

أ- عدم إتباع سياسة زراعية ومائية ذات إستراتيجية واضحة.

ب- عدم الاستمرار في تقييم وتقويم الموارد المائية.

ت- استخدام آليات وتقنيات حديثة دون تطويعها تبعاً للظروف السائدة مما يؤدي إلى سوء استخدامها.

ث- عدم برمجة أعمال الصيانة الدورية مما يؤدي إلى تدهور كفاءة المشاريع الأروائية والتخزينية للمياه.

ج- اختلاف الجهات المؤسسية العاملة في مجال الزراعة والمياه والبيئة مما يؤدي إلى اختلال التنسيق بينها، وبالتالي استنزاف معظم الإمكانيات المتاحة.

ح- ندرة الكفاءات المتخصصة في إدارة وتنمية المشاريع الزراعية وتنظيم استثمارها.

خ- ضعف الوعي لأهمية التنمية الزراعية لدى الجهات المستفيدة من مزارعين وفلاحين وجهات أخرى.

د- ما زال التفكير مقتصرًا على تنمية الموارد الزراعية والمائية بالطرق التقليدية.

### ثالثاً: دور التنمية الزراعية في مكافحة الفقر

من المسلم به في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية أن الزراعة وبالأخص التنمية الزراعية تلعب دوراً بارزاً في محاربة مختلف مظاهر الفقر والحد منه، وهذا ما

تشير إليه مختلف المنظمات الدولية المعنية. وذلك كما يلي: (مكتب العمل الدولي، 2008، 05)

1- إدارة التنمية الدولية (DFID): "...ينبغي أن تركز الجهود المبذولة للتخفيف من وطأة الفقر على الزراعة... وهناك كثير من الدلائل على أن الإنتاجية الزراعية المتزايدة أفادت الملايين من خلال دخول أكثر ارتفاعاً وغذاء أكثر كمية وأرخص ثمنًا ومن خلال استحداث أنماط تنمية كثيفة العمالة تعود بالفائدة على المناطق الحضرية والريفية على حد سواء".

2- الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD): "...من الممكن أن يفضي تحسين أداء الزراعة إلى زيادة الدخل والقدرة الشرائية للكثير من الناس، وبالتالي فإن الزراعة أكثر من أي قطاع آخر، قادرة على رفع مستوى عيش كثير من السكان... ويمكن أن تبدأ حلقة حميدة من انخفاض الفقر وارتفاع الإنتاجية والدخل والتخفيف المستدام من الفقر".

3- البنك الدولي (WB): "...يختلف الفقر في المناطق الريفية باختلاف استراتيجيات سبل عيش فقرائها، لكن الزراعة في أغلب البلدان النامية الفقيرة هي المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي في المناطق الريفية، ولهذا يعتبر تحسين الإنتاجية والنمو الزراعيين مسألة ذات أهمية مركزية في إستراتيجية البنك".

4- وكالة التنمية الدولية التابعة للأمم المتحدة (USAID): "...في كثير من البلدان النامية، يتوقف النمو الاقتصادي الإجمالي وانتشار التجارة وزيادة فرصة كسب الدخل على أداء القطاع الزراعي... ويجب تعجيل الوتيرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية من أجل تخفيض المستويات الحالية من انعدام الأمن الغذائي، وتلبية احتياجات السكان الجدد من الغذاء وفرص العمل والدخل".

**5- المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية**

**(CGIAR):** "يعد النمو الزراعي مسألة جوهرية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبما أن الأغلبية العظمى من المستفيدين المحتملين من الأهداف الإنمائية للألفية يعتمدون على الزراعة لكسب قوتهم اليومي، فإن إنتاجية زراعية أكبر شرط مسبق لتحقيق هدف القضاء على الفقر والجوع... وحظوظ صغار المالكين للتخلص من الفقر تعتمد مباشرة على قدرتهم على رفع إنتاجية محاصيلهم وأنشطة تربية المواشي".

**6- منظمة الأغذية والزراعة (FAO):** "نمو الإنتاج

الزراعي في البلدان النامية آثار قوية مباشرة وغير مباشرة على النمو غير الزراعي، ولعل الأهم أن يكون الأثر الإيجابي للنمو الزراعي على خفض الفقر أكثر من متناسب مع الأهمية النسبية لهذا القطاع من الاقتصاد".

ومن خلال كل ما سبق ذكره، يمكننا إبراز الدور الذي تلعبه التنمية الزراعية في الحد من الفقر ومكافحته ضمن النقاط التالية: **(غردى وقاسي، 2007، 12-11)**

**أ-** تهدف التنمية الزراعية إلى تعظيم الإنتاج والإنتاجية، وتوفير مناصب عمل إضافية، مما يؤدي إلى تحسين مستوى الرفاهية للمزارعين الفقراء، ولا يتأتى ذلك إلا باستخدام الوسائل التقنية الجديدة بكل أنواعها خاصة في المناطق الريفية للاستهلاك المنزلي وتأمين احتياجاتهم من الغذاء، إضافة إلى زيادة مداخيل المزارعين الناتجة عن زيادة الإنتاج وتدنئة التكاليف، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية المتاحة.

**ب-** من آثار التنمية الزراعية على الفقر، خلق المنافع التي يجذبها المزارعين وغير المزارعين من انخفاض أسعار المنتجات الغذائية وبالتالي زيادة الدخل الحقيقي، وزيادة فرص العمل والتوظيف في القطاع الزراعي تتبعه

الزيادة في الاستثمارات الموجهة إليه وكذلك في القطاعات الأخرى التي تستخدم المدخلات الزراعية الأقل تكلفة، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

**ت-** كما تهدف التنمية الزراعية إلى تحقيق الأمن الغذائي عن طريق زيادة النمو الاقتصادي من خلال زيادة كمية الغذاء المتاح، وبالتالي زيادة قدرة الفقراء على الحصول عليه نتيجة لارتفاع دخولها الحقيقية وانخفاض تكلفة الغذاء.

**ث-** التنمية الزراعية تخفض من الفقر من خلال تنمية القدرة الإنتاجية لصغار المزارعين الفقراء من الريف ومن ثم رفع مستواهم المعيشي وذلك بإتاحة المدخلات اللازمة لذلك.

**ج-** كما أن التنمية الزراعية تتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة في كل مجالات الزراعة من الآلات والمعدات، والأصناف النباتية والحيوانية الممتازة، ورعاية أفضل للمحاصيل وزيادة الاستثمار واستخدام طرق حديثة في الري - الري بالتقطير مثلاً -، هذا كله يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج بشكل أسرع وبالتالي يزيد من الإنتاجية الزراعية التي تحد من الفقر.

**المحور الثاني: الفقر: واقعه وتجربة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مكافحته في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي**

**أولاً: واقع الزراعة والفقر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي**

تعتبر معظم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بلداناً نامية، وتعتمد اقتصادياً على الزراعة وتسم بقاعدة زراعية إيكولوجية هشة واستمرار ارتفاع معدلات النمو السكاني.

ويشير تقرير صادر عن البنك الإسلامي للتنمية إلى أن القطاع الزراعي لا يزال يمثل أكبر قطاع يساهم في توفير سبل العيش لما نسبته (70%) من السكان في بلدان المنظمة الذين يعيشون في المناطق الريفية، إذ يتخطى دور القطاع الزراعي أكثر بكثير من مجرد إنتاج الغذاء، ففي معظم البلدان الفقيرة تمثل الزراعة مصدر رزق لعدد كبير من السكان، ولا يقتصر ذلك على المزارعين والعمال الزراعيين فحسب، بل يمتد ليشمل الموظفين في القطاعات الأساسية والفرعية في المجال الزراعي.

وعلى الرغم من أن الزراعة تساهم بنحو (27%) من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، فإن أغلبية البلدان الأعضاء في المنظمة لا تتمتع بالاكتمال الذاتي في إنتاجها الغذائي وتعتمد بشكل كبير على الواردات لتلبية الطلب على الغذاء، وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة إلى أن (35) بلداً من أصل (56) من البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تصنف من بين البلدان التي تعاني من العجز الغذائي والأقل دخلاً والبالغ عددها (77) بلداً على مستوى العالم. (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2011، 05)

وتجسيدا لتفهم البنك الإسلامي للتنمية لهذه التحديات، فقد اختار موضوع "تحقيق الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في عالم ما بعد الأزمة" لندوته السنوية التي عقدت في باكو عاصمة أذربيجان عام (2010).

وبالنسبة للبنك الإسلامي للتنمية فإن الاتجاهات الأخيرة في ارتفاع أسعار المواد الغذائية ونقص الأغذية في بعض البلدان أدى إلى تسليط الضوء على شواغل ومخاوف الأمن الغذائي مرة أخرى، ويحدث ذلك في غمرة وضع اقتصادي صعب، فلا تزال معظم الدول

الأعضاء في المنظمة تعاني من جراء الهبوط الاقتصادي العالمي، مما أدى إلى نكسة في جهودها الرامية إلى تحقيق غاياتها والأهداف المحددة في مختلف المبادرات الدولية والإقليمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

وتعاني المناطق الريفية في العديد من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بالفعل من إهمال البنية الأساسية بما فيها المادية والاجتماعية لصالح القطاع الحضري، وبالتالي فإن المناطق الريفية تعاني من عدم إدماجها على نحو ملائم في الاقتصاد القومي، مما يدفع أعدادا كبيرة من شباب الريف للهجرة إلى المراكز الحضرية.

وأشار تقرير البنك الإسلامي للتنمية إلى أن الآثار السلبية الشديدة التي خلفتها الأزمة المالية والاقتصادية، كان لها انعكاسات كبيرة ضارة على التمويل الزراعي، فمن المتوقع أن يواجه صانعو القرار في الدول الأعضاء في المنظمة ثلاث مشاكل إستراتيجية إضافية في مجال تمويل الأمن الغذائي، تتمثل فيما يلي: (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2011، 06)

1- استعادة الثقة في الأسواق المالية التي تخدم قطاع الزراعة واستمرارها.

2- توفير الائتمان.

3- توفير الأدوات المالية اللازمة لإدارة مخاطر ارتفاع أسعار المواد الغذائية وزيادة تقلباتها.

وفي هذا السياق فإنه من الضروري:

- التصدي لتحديات الأمن الغذائي ضمن الظروف المالية الجديدة.

- التخطيط على المدى البعيد بحيث يراعى احتمال حدوث أثر سلبي ناجم عن عدم الاستقرار المالي والتقلب في أسعار الطاقة وتغير المناخ.

وفي عام (2011) أصدر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) بعد عامين من البحوث والمشاورات المكثفة منشوره الرئيسي "تقرير الفقر الريفي 2011" ويؤكد التقرير على أهمية التركيز على المناطق الريفية وبذل الجهود العالمية للحد من الجوع والفقر، ففي الوقت الذي يتحول فيه سكان العالم من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، لا يزال نحو (70%) منهم من أفقر فقراء العالم النامي والبالغ عددهم (1.4) مليار نسمة يعيشون في المناطق الريفية، وعلى الرغم من أن العديد من أقاليم العالم شهدت انخفاضا كبيرا في معدلات الفقر المدقع خاصة إقليم شرق آسيا، فإن عدد الفقراء المدقعين في إقليم إفريقيا جنوب الصحراء أخذ في التزايد.

ويشير التقرير إلى أن الزراعة ما زالت وستظل المحرك الرئيسي للاقتصاد الريفي، ويظل النجاح في الميدان الزراعي سبيلا لكثير من الريفيين للإفلات من دائرة الفقر، إذ يعتبر من أهم الركائز في العديد من اقتصاديات البلدان النامية، ويمثل النجاح في الزراعة في العالم النامي أيضا العامل الأساسي لتلبية الطلب العالمي على الغذاء مع تزايد عدد السكان في العالم والذين يصبحون أكثر تحضرا.

وعلى المستوى العالمي سيكون من الضروري زيادة الإنتاج الغذائي بمقدار (70%) قبل حلول (2050) لإطعام عدد سكان الأرض والذي من المتوقع أن يبلغ (9) مليارات نسمة.

**ثانيا: تقديم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)**

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية هو وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة أنيطت به مهمة استئصال الفقر الريفي في البلدان النامية حيث يعيش ما يزيد عن (75%) من أفقر سكان العالم، أي ما يعادل (800) مليون نسمة من النساء والرجال والأطفال في المناطق الريفية، ويعتمدون في سبل معيشتهم على الزراعة والأنشطة المرتبطة بها، ويقع المقر الرئيسي للصندوق في العاصمة الإيطالية روما. (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2005، 02)

إن الرسالة الأولى للصندوق الدولي للتنمية الزراعية هي تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر، وذلك من خلال مجموعة من الأهداف تشكل الإطار الاستراتيجي للصندوق وهي:

- 1- تعزيز قدرات فقراء الريف ومنظماتهم.
- 2- تحسين إمكانات الحصول المتكافئ على الموارد الطبيعية الإنتاجية والتكنولوجية.
- 3- تعزيز إمكانات حصول الفقراء على الخدمات المالية ووصولهم إلى الأسواق.

وتنبع تلك الأهداف الإستراتيجية من إيمان الصندوق بضرورة تمكين فقراء الريف من تولي زمام التنمية حتى يتسنى القضاء على الفقر، ولا بد أن يكون في وسع الفقراء تطوير وتعزيز منظماتهم، حتى يتسنى لهم الدفاع عن محاصيلهم وإزالة العقبات التي تقف حائلا دون تمكين الكثير منهم من تحسين حياتهم، ويجب أن تتاح لهم فرصة المشاركة في صنع القرارات والسياسات التي تمس حياتهم، وينبغي تعزيز قدراتهم التفاوضية في السوق.

ويحقق الصندوق هذه الرسالة من خلال تقديم القروض والمنح لبرامج التنمية الزراعية والريفية الرامية إلى القضاء على الفقر، وفي سعيه لمساندة

التنمية الزراعية والريفية قام الصندوق بإنشاء العديد من الشراكات مع الحكومات والوكالات متعددة الأطراف والجهات المانحة والمنظمات الحكومية والغير حكومية والإقليمية. (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2011، 05)

ويوفر التوجه المتعدد الأطراف الذي ينتهجه الصندوق منبرا عالميا قويا لمناقشة قضايا السياسات الريفية وزيادة الوعي بالأسباب التي تجعل من التنمية الزراعية والريفية أمرا حاسما في الحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي العالمي.

ويتركز مجال عمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حاليا في الأقاليم الجغرافية التالية: (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2015)

أ- إفريقيا الغربية والوسطى: (24) بلدا يجري فيها (47) برنامجا ومشروعا.

ب- إفريقيا الشرقية والجنوبية: (22) بلدا يجري فيها (43) برنامجا ومشروعا.

ت- آسيا والمحيط الهادي: (34) بلدا يجري فيها (50) برنامجا ومشروعا.

ث- أمريكا اللاتينية والكاريبي: (33) بلدا يجري فيها (42) برنامجا ومشروعا.

ج- الشرق الأدنى وشمال إفريقيا وأوروبا: (36) بلدا يجري فيها (36) برنامجا ومشروعا.

ويعتمد أسلوب العمل الأساسي في الصندوق على الشراكات. فالصندوق في حقيقة الأمر يشكل شراكة فريدة بين أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (OPEC) والبلدان النامية الأخرى والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ويعمل الصندوق مع حكومات البلدان النامية ومنظمات

السكان الريفيين الفقراء، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، بغية تصميم برامج ومشاريع ابتكارية تتناسب والأولويات الوطنية الخاصة بالتنمية الزراعية والريفية. ويعمل أيضا بشكل وثيق مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة، لسيما الوكالتين الشقيقتين في روما وهما منظمة الأغذية والزراعة (FAO) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP).

وقد بدأ الصندوق في توسيع نطاق إستراتيجية الشراكة التي يعتمدها بإشراك القطاع الخاص في توفير خدمات الإنتاج والتصنيع والتسويق الزراعي والخدمات المالية الموجهة لقطاع زراعة الحيازات الصغيرة.

ثالثا: تجربة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مكافحة الفقر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي

بدأ التعاون بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي منذ أكثر من (30) عاما بهدف الحد من الفقر، وتحسين الإنتاجية الزراعية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في المناطق الريفية بالبلدان النامية. ولطالما كان هذا الهدف المشترك عاملا أساسيا في تحقيق الكثير من النجاحات المشتركة.

ولقد لعبت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وبخاصة الدول العربية الأعضاء في منظمة الأوبك (OPEC)، دورا رئيسيا في تأسيس الصندوق، ويعود الفضل لبلوغ الصندوق كمنظمة دولية إلى دعم تلك الدول، وتضطلع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بدور هام كشركاء في الخطة الإنمائية منذ أن بدأ الصندوق عملياته سنة (1978)، إذ ساهمت بما يقارب (22%) من إجمالي موارد الصندوق المالية وتشارك بلدان الخليج العربي بأكبر حصة منها.

من خلال اتفاق التعاون المبرم بينهما، والذي اتفقت فيه المنظمتان على تعزيز البرامج المشتركة المتعلقة بالتنمية الزراعية والحد من الفقر الريفي، ونورد في الجدول التالي مجموعة من البيانات بشأن التعاون بين الصندوق ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

وقد لعب الصندوق دوراً مهماً في مساعدة السكان الريفيين الفقراء في الدول الأعضاء في المنظمة للتغلب على الفقر، حيث يمول الصندوق مشاريع في (43) دولة من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي البالغ عددها (57) عضواً وذلك سنة (2011). واتخذ التعاون بين الصندوق والمنظمة شكلاً رسمياً منذ عام (1983)

الجدول(01): التعاون بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة المؤتمر الإسلامي (نيسان/أفريل 2011)

|          |                                                                                                                                      |
|----------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 1367.41  | مجموع مساهمات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في الموارد العادية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية (المبالغ بملايين الدولارات) |
| %21.8    | النسبة من مجموع موارد الصندوق (التعهدات)                                                                                             |
| 372      | عدد المشاريع المدعومة من الصندوق في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي                                                                     |
| %44.9    | النسبة من مجموع مشاريع الصندوق                                                                                                       |
|          | خطة التمويل للمشاريع الواردة أعلاه (المبالغ بملايين الدولارات)                                                                       |
| 5263.92  | الصندوق الدولي للتنمية الزراعية                                                                                                      |
| %46.7    | النسبة من إجمالي قروض الصندوق                                                                                                        |
| 4528.57  | الجهات الخارجية المشاركة في التمويل                                                                                                  |
| 6008.36  | المساهمات المحلية                                                                                                                    |
| 15800.89 | إجمالي تكلفة المشاريع                                                                                                                |

المصدر: (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2011، 15)

ومن بين أهم المشاريع المحاربة للفقر التي يتبناها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي حالياً نجد: (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2015)

1- في السينيغال: يدعم الـ (IFAD) مشروعاً يساعد ما يقارب (32000) أسرة من منطقة حوض الفول السوداني في تحسين خدمات الإرشاد والبذور العالية الجودة والمدخلات الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تحسين

واعتباراً من شهر نيسان/أفريل (2011) قام الصندوق بتمويل (372) مشروعاً في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على شكل قروض بقيمة إجمالية تقارب الـ (16) مليار \$. وبلغت مساهمات الصندوق في هذه المشاريع (5.3) مليار \$. وهو ما يمثل حوالي (47%) من مجموع قروض الصندوق. (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2011، 07)

إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة وزيادة أمنهم الغذائي وتحسين نوعية حياتهم. بالإضافة إلى ذلك استطاعت النساء في السينيغال بفضل الدعم المقدم إلى أنشطة تربية الدواجن وإحياء حدائق الخضراوات الصغيرة من اكتساب الدخل الخاص بهن.

كما يعمل الـ (IFAD) من خلال الجمعيات الرياضية والثقافية القروية لتمكين الشباب من تقديم مقترحات بشأن الأنشطة المتصلة بالزراعة، وتلقى حتى الآن أكثر من (4000) من الشباب المنخرطين في (45) جمعية تمويلا لتمكينهم من البدء في مشاريع زراعية في مجتمعاتهم المحلية والمساعدة بالتالي في الحد من ظاهرة النزوح الريفي.

**2- في مصر:** استفاد أكثر من (100000) شخص من السكان الريفيين من مشروع التنمية الريفية في صعيد مصر، حيث شكلت عمليات التمويل الأصغر جزءا أساسيا من هذا المشروع، وبذلك تم صرف (39000) قرضا (99%) منها تم سدادها بالكامل، وولدت هذه القروض (28) مليون \$ من الاستثمارات في المناطق الريفية الفقيرة في محافظتي أسيوط وقنا، كما خلقت أكثر من (30000) فرصة عمل، وقد تركزت هذه الاستثمارات الصغيرة في صعيد مصر في مجالات الإنتاج الحيواني وإنتاج الألبان والأنشطة التجارية الزراعية القروية.

**3- في تركيا:** قام الـ (IFAD) بتمويل عدة مشاريع إنمائية في المناطق الجبلية التركية بمنطقتي سيفار وأرزيكان، حيث تم التركيز على تطوير أنظمة الري لمحصولي القمح والطماطم، الأمر الذي ساهم في تحقيق زيادات في الدخل الصافي السنوي بما يقدر بـ (\$2500) بالنسبة للقمح، و(\$25000) بالنسبة للطماطم، وبالتالي فقد تضاعفت الإيرادات الصافية

المتحققة من إنتاج القمح المروي بمقدار ثلاثة أضعاف بينما ازدادت إيرادات الطماطم بمقدار عشرين ضعفا.

**4- في النيجر:** قام الصندوق بدعم مشروع لتحقيق الأمن الغذائي واستصلاح الأراضي بمنطقة مارادي، وبموجب هذا المشروع تم استصلاح أكثر من (6000) هكتار من الأراضي الرعوية المتدهورة. واستوصلت الأعشاب التوسعية الضارة في أكثر من (5000) هكتار، وهو ما عاد بفوائد على أكثر من (13000) أسرة، كما نجح هذا المشروع أيضا في توسيع نطاق أنشطة التجديد الطبيعي للأشجار الصغيرة بإشراك ما يزيد عن (21000) مزارع في تطبيق هذه التقنية في نحو (55000) هكتار.

**5- في إندونيسيا:** يشترك الـ (IFAD) في برنامج إندونيسيا الوطني الموسع للتمكين المجتمعي الذي يشمل (30) مليون نسمة، ويوفر هذا البرنامج تدريباً وتمويلاً للأنشطة الزراعية التي تقترحها منظمات المزارعين والمرأة بهدف تحسين الأمن الغذائي وظروف المرأة في إندونيسيا.

**6- في موريتانيا:** قام الصندوق بدعم مشروع تنمية الواحات الموريتانية، وبموجب هذا الدعم تم بناء سياج مضفور من أوراق النخيل لوقف زحف الرمال، واستخدمت بعد ذلك الأشجار المعمرة والنباتات العشبية لتثبيت تقدم الرمال، وفي عام (2014) نفذت أعمال تثبيت الكثبان الرملية في نحو (154) هكتارا ليصل بذلك مجموع المساحة التي تم تثبيت رمالها إلى (240) هكتارا، مما ساعد على حماية أكثر من (600) هكتار من حقول النخيل التي تضم أكثر من (117000) نخلة يستغلها نحو (3500) منتج.

**7- في البانيا:** قام الـ (IFAD) بتمويل عدة برامج إنمائية في المناطق الجبلية حيث وجهت استثمارات

لبناء القدرات والأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة والتكنولوجيات الحديثة ومعدات الري والتجهيز ومرافق التخزين والتبريد والطرق الريفية، الأمر الذي ساهم في زيادة محاصيل الفاكهة بنسبة (30%) ومحاصيل الكروم بنسبة (35%).

**8- في البنغلادش:** بموجب مشروع تم دعمه من قبل الـ (IFAD) ضمن مجال إدارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ، تم تعبيد (1200) كلم من الطرق الريفية هذه الطرق الجديدة لتحمل جميع ظروف الطقس، وتشبيد ملاجئ للوقاية من الأعاصير تتسع لحوالي (40000) شخص و (22) ملجأ للحيوانات، واستصلاح ما يقارب الـ (10000) هكتار من الأراضي وتزويدها بالسدود، كما تم تشجير (17) كلم من المناطق الساحلية.

**9- في سيراليون:** خلال الفترة (2008-2014) قام الصندوق بدعم إنشاء نحو (50) رابطة من رابطات الخدمات المالية و (17) مصرفاً في المناطق الريفية، مما أتاح للسكان في تلك المجتمعات الريفية النائية الاستثمار في الزراعة والمشروعات الصغيرة الأخرى، وقد استفاد من هذا المشروع نحو (50000) أسرة.

**10- في البنين، والكاميرون، وغامبيا، ونيجيريا:** يدعم الـ (IFAD) مشروعات لزراعة البذور من أجل الأجيال القادمة، ويهدف هذا المشروع الذي يستغرق (03) سنوات إلى توفير التدريب على تنظيم المشروعات، والرصد، وتقديم الخدمات، وتنمية الأعمال والائتمان إلى زهاء (2800) شاب ريفي من أصحاب المشاريع الزراعية وأكثر من (4300) من الشباب أصحاب المبادرات الفردية في البلدان الأربعة السابقة الذكر.

**11- في قرغيزستان:** ركز مشروع مدعوم من طرف الـ (IFAD) في قرغيزستان على تحسين الإنتاجية الحيوانية وتسويق المنتجات الحيوانية، وتعزيز قدرة

المجتمعات المحلية والرعية على الصمود في وجه تغير المناخ. وقد لمس أكثر من (500000) مربي من مربي الماشية زيادة في قيمة حيواناتهم ومنتجاتهم الحيوانية بنسبة (25%)، كما شهدت الأسر أيضاً تحسناً في التغذية والأمن الغذائي بفضل ازدياد استهلاك اللحوم ومنتجات الألبان.

**12- في جزر القمر:** قام الصندوق بدعم مشروع الإدارة المستدامة للأراضي تم بموجبه تدريب أكثر من (6000) مزارع على تقنيات التسييج، حيث جرى تسييج أكثر من (500) هكتار من الأراضي لإبعاد الحيوانات والتقليل إلى أدنى حد من تعطيلها لجهود إعادة التشجير، كما تم إعادة تشجير أكثر من (3500) هكتاراً آخر من الأراضي الزراعية.

### الخاتمة

الفقر ظاهرة قديمة وحديثة في آن واحد، قديمة لأن البشرية في تاريخها الطويل عانت من الحرمان إلى حد المجاعات، وحديثة لأن الدراسات حول الفقر لم تتوقف إلى حد الآن، سواء من حيث المفاهيم المقدمة للفقر أو من حيث الإجراءات التي يجب أن تتخذ لمعالجة هذه المشكلة.

ومن خلال ما تم تناوله عبر مختلف محاور هذه الدراسة تبين لنا الدور البارز الذي يلعبه تحقيق تنمية زراعية مستدامة في مكافحة الفقر في الدول النامية عموماً ودول منظمة المؤتمر الإسلامي على وجه الخصوص. وهذا ما أكدته تجربة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) الرامية لمكافحة مختلف مظاهر الفقر وخاصة الفقر الريفي، وما حققته هذه التجربة من نتائج إيجابية باهرة تم عرض أحدثها ضمن متن هذه الدراسة، وتأسيساً على ما سبق ذكره يتضح قبول فرضية الدراسة القائلة: تساهم التنمية الزراعية بشكل واضح في مكافحة الفقر في بلدان

منظمة المؤتمر الإسلامي وفقا لتجربة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD).

لكن ينبغي الإشارة إلى أن سياسة استثمار التنمية الزراعية في محاربة الفقر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي تواجهها الكثير من الصعوبات، أهمها الطبيعة الجافة والصحراوية لمعظم أراضي المنطقة واعتمادها على الطرق التقليدية، هذا علاوة على أن الزراعة في معظم بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي هي زراعة ذات طبيعة معيشية وموسمية، وما زاد الطين بلة هو غياب الإرادة السياسية لدى حكام الدول الإسلامية لتوحيد الجهود وتنسيق السياسات لتفعيل التكامل الزراعي فيما بينها، وبالتالي الحد من وطأة الفقر في بلدان المنطقة. وفي الأخير فقد توصلت هذه إلى مجموعة من التوصيات المهمة التي نوردتها فيما يلي:

#### أولاً: توصيات عامة لمحاربة الفقر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي

وضمن هذا الصدد نقترح ما يلي:

- تبني كل دولة من الدول الأعضاء لسياسات تحمل في طياتها مواجهة الفقر والحد منه.

- تكثيف العمالة بما يتماشى والحد من البطالة وذلك من خلال إقامة وتشجيع المشاريع التي تحتاج إلى أيدي عاملة.

- توفير المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار داخل كل بلد.

- تدعيم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير التمويل اللازم لها، لما لها من أهمية في محاربة الفقر والحد منه.

- توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتغذية والتعليم والسكن والتأمين وذلك لتنمية مستوى حياة الأفراد.

- ضمان إعادة توزيع عادل للدخل.

- العمل على إدماج المرأة في سوق العمل ودعم برامج محو الأمية في الأرياف.

- الصرامة القانونية القضائية فيما يخص محاربة مختلف مظاهر الفساد، إضافة إلى تفعيل الشفافية والإدارة وفق مفاهيم الحكم الرشيد.

- أن تعد حكومة كل بلد إستراتيجية متكاملة وجادة لتنفيذ الأهداف الإنمائية وأن تخصص نسب فاعلة من موازنتها العامة في القضاء على الفقر.

- دعم القطاع الخاص لما يوفره من فرص عمل من شأنها أن تحد من درجات البطالة.

- العمل على توفير واستكمال البنية التحتية السليمة والتغطية للخدمات الأساسية المطلوبة لفترات زمنية جيدة لا تقل عن (25) سنة.

- ضمان وجود حوار اجتماعي حقيقي مفتوح على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية.

- العمل على الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال مكافحة الفقر.

#### ثانياً: توصيات خاصة بتفعيل دور التنمية الزراعية في محاربة الفقر في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي

وضمن هذا الصدد لا يسعنا إلا تقديم مجموعة من محاور العمل المشتركة الكفيلة بتحقيق تنمية زراعية فعالة ومستدامة في بلدان المنظمة، تسهم بدورها في محاربة الفقر والحد منه، ومن بينها نذكر:

- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، (2011): دور المحاصيل العالية القيمة في الحد من الفقر في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، منشورات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما، إيطاليا.

- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، (2006): التقرير السنوي 2005، منشورات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما، إيطاليا.

- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، (2011): الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي "العمل مع القضاء على الفقر الريفي"، منشورات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أيار/ماي، روما، إيطاليا.

- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، (2015): التقرير السنوي 2014، منشورات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، روما، إيطاليا.

- الفارس عبد الرزاق، (2001): الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

- ضيف أحمد والبشير عبد الكريم، (2007): تقييم تجربة القرض المصغر في الجزائر كآلية لمحاربة الفقر، الندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، أيام 1، 2، 3 تموز/جويلية.

- غردي محمد وقاسي ياسين، (2007): دور التنمية الزراعية في الحد من ظاهرة الفقر في الوطن العربي، الندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، أيام 1، 2، 3 تموز/جويلية.

- قورين حاج قويدر، (2014): ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد (12)، حزيران/جوان.

- لحيلج الطيب وجصاص محمد، (2010): الفقر...التعريف ومحاولات القياس، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد (7)، حزيران/جوان.

- ماجد نبيل عبد الحفيظ، (2012): الحد من الفقر الحضري في اليمن، ورشة العمل الإقليمية حول تعزيز آليات التمكين القانوني للفقراء في المنطقة العربية، القاهرة، مصر، أيام 15، 16، 17 كانون الثاني/جانفي.

- العمل على خلق وتعزيز تكامل زراعي حقيقي بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

- العمل على تشجيع المجتمع المدني والقطاع الخاص على تحقيق التنمية الزراعية في بلدان المنظمة.

- تنشيط التجارة الزراعية بين البلدان الأعضاء كمحرك للتنمية.

- التطوير والتحديث التقني للزراعة.

- بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية.

- المساهمة في تنمية المناطق الريفية وفك العزلة عنها.

- العمل على تحسين مستوى دخل المزارع.

- خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة مرتبطة بالقطاع الزراعي.

- تحسين الجودة والقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية.

- ربط القطاع الزراعي بالصناعي.

- تنمية الثروة الحيوانية والسمكية.

- التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة.

#### قائمة المراجع

- أبو علي منصور حمدي، (2004): الجغرافيا الزراعية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

- البنك الدولي، (1990): تقرير عن التنمية في العالم لسنة 1990، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

- الجوزي جميلة، (2007): العولمة والفقر في الدول العربية، الندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، أيام 1، 2، 3 تموز/جويلية.

- الخطيب عماد محمد ذياب، (2006): البيئة الزراعية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- مكتب العمل الدولي. (2008): التقرير الرابع حول تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر "البند الرابع من جدول الأعمال". منشورات مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا، الدورة (97).

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (2001): مكانة الزراعة الريفية في التنمية المستدامة "الطريق إلى تحقيق التنمية الزراعية الريفية المستدامة"، لجنة الزراعة، روما، إيطاليا، الدورة 16، أيام 26 - 30 آذار/مارس.

- منظمة الصحة العالمية، (2010): حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر. سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، العدد 5، أيلول/سبتمبر.

- وردم باتر محمد علي، (2003): العولمة ومستقبل الأرض. الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.